

عبد الرحمان بوشمة
طالب أستاذ بالمدرسة العليا للأساتذة
تطوان - المغرب
Bouachma2005@hotmail.com
Bouachma_philosophie@yahoo.fr

العقلانية السياسية في فكر عبد الله العروي (مفهوم الدولة بين التقليد والحداثة)

تمهيد

لا يخفى على الباحث في فكر عبد الله العروي وجود نظيمة تشدُّ فكر الرجل، بحث من السهل عليه وشائج و تعالقات بين عدة مفاهيم، مثل مفهوم الحرية ومفهوم الدولة ومفهوم العقلانية، ذلك أن لا حرية إلا داخل الدولة ولا حرية إلا الحرية العقلانية المسؤولة... وهو ما سينعكس على مفهوم "الدولة" نظرا لوجود علاقات بين المفاهيم تصل حد التلازم، ذلك انه لا دولة حديثة إلا الدولة الديمقراطية ولا دولة حديثة إلا دولة الحرية والعقلانية...، ولقد ادمجنا مفهوم الدولة في العقلانية، نظرا لأننا نرى أن هناك ثلاثة مفاهيم مركزية تشدُّ فكر الرجل، وهي الحرية و الفرادانية والعقلانية بتجلياتها في السياسة والاجتماع والطبيعة، ولقد إختارنا لهذا البحث موضوعة العقلانية السياسية، مُمثلة في مفهوم الدولة، ولقد تناولنا مفهوم الدولة لوحده في العقلانية السياسية، لسببين اثنين احدهما يتعلق بطبيعة الموضوع، ذلك أننا فضلنا دراسته لوحده حتى يتسنى لنا أن نبين أين يمكن أن "يقطع" مفهوم الدولة الحديثة مع مفهوم الدولة التقليدية، أما السبب الثاني، فهو أن العروي خصص للمفهوم كتابا خاصا به، ولم يلحقه بكتابه عن مفهوم العقل، هذا مع العلم السابق أن المفاهيم مرتبة عند الأستاذ العروي.

إلا انه ينبغي التنبيه هنا إلى أن العروي دافع على شكل من أشكال الدولة، أو تنظيم سياسي معين، يراه هو المتمثل في الدولة الحداثية، وهذا بإعترافه هو نفسه، بحيث يقول: "لقد كتبت كتابا عن موضوع الدولة، ودافعت فيه عن الدولة الإقليمية" (*) وأحيانا يسميها بالدولة "الوطنية الحديثة" (**). وغالبا ما يسميها "الدولة القومية" كما هو الشأن في كتابه مفهوم الدولة، وبالتالي فموقف العروي في كتابه "مفهوم الدولة" هو موقف دفاعي عن الدولة القومية ضد منتقديها، ولكن هل كان - دائما - يدافع في كتبه؟ يقول عن نفسه واصفا مواقفه في بعض كتبه: "... كنت فاحصا، محلا في الكتاب الأول [يقصد الإيديولوجيا العربية المعاصرة]، وداعية في الكتاب الثاني [يقصد العرب والفكر التاريخي]" (***) ويضيف "وإن إعتقاد الصدق في داعية الإيديولوجيا سقوط في أشراك الإيديولوجيا" ويضيف لأن "الإيديولوجيا دائما وأبدا عبارة عن مصالح" (***) وبالتالي حتى لا نسقط في حبال العروي فالمطلوب هو حفظ المسافة بين "المفكر" و"الباحث" في "فكره". أو القارئ لفكره، طبعاً هذا يأتي بعد أن يكون "الباحث" قد تماهى مع "فكر المفكر" من أجل فهمه...

(*) - عبد الله العروي: *التعايش بين التقليد والحداثة... غير ممكن*، (حوار). *مجلة أطروحات*، سنة 1990 - العدد 16. جانفي. ص 21.
(**) - عبد الله العروي: *تأصيل علوم المجتمع - المقارنة والتأويل*، جامعة القاضي عياض. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، سلسلة الدروس الافتتاحية - الدرس الأول - ص 6.
(***) - عبد الله العروي: *العرب والفكر التاريخي*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، (ط 4)، [1998]. ص 18.
(****) - عبد الله العروي: *العرب والفكر التاريخي*. المصدر أعلاه. ص 59

إن دفاع عبد الله العروى عن دور "الدولة" في المجتمعات العربية له في الحقيقة ما يبرره ذلك أنه يمكن تصنيفه من "المتقنين الهيجليين اليساريين" في العالم العربي ومن المعلوم أن هذا النوع من "المتقنين" يكونون غالبا من المدافعين عن "الدولة" في وجه مناوئها ونقادها خاصة من "الليبراليين" فتراه مثلا من المآخذ التي يسجلها على (إرنست كاسيرر) صاحب كتاب (أسطورة الدولة) أنه ليعطي أهمية "للدولة" في حياة البشر، ويصف العروى هذا الموقف بالسلبى⁽¹⁾ وهو ما يبين أن العروى من المدافعين عن "الدولة" في مقابل نفاة أهمية دور "الدولة" في حياة البشر.

إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا هو عن أي نوع من "الدولة" يدافع هل عن "الدولة التقليدية" أم عن "الدولة الحديثة"؟ وهل هذه المفاهيم بديهية يتفق عليها كل باحث في مفهوم "الدولة" عموما؟ ألا تختلف المناهج بين علماء الاجتماع وعلماء التاريخ والفلاسفة... عند تحديد المفاهيم؟ وإذا ثبت أن هناك اختلافا في المناهج، ففي أي صف نجد الأستاذ العروى يقف؟ وكيف يعرف مفهوم "الدولة الحديثة" ومفهوم "الدولة التقليدية"؟ وهل بين المفهومين "إستمراية" أم "قطيعة" وإذا كانت "قطيعة" فأين هي تجلياتها؟ بداية، يمكن أن نرصد اختلاف المناهج بين علماء الاجتماع وعلماء التاريخ والفلاسفة، بحيث يمكن القول أن السؤال عن "الماهية" هو من إختصاص الفيلسوف بإمتياز، فهو الذي يطرح سؤال: ما الدولة؟ أو ما هدف الدولة؟ بحيث أن السؤال حول "ماهية الدولة" يدور في واقع الأمر حول "هدفها"⁽²⁾ وبالتالي من يسأل عن هدف "الدولة" يسبح في "المطلقات" فينظر ويتفلسف⁽³⁾ أما سؤال "عالم الاجتماع" فيدور حول وظيفة الدولة⁽⁴⁾، أما سؤال المؤرخ فيختلف عن سابقه، بحيث أن سؤاله هو: كيف تطورت الدولة؟ ذلك أن المؤرخ يسجل فقط ما أتتته الوثائق الصحيحة القطعية حتى لو تعارضت مع تحليلات الفيلسوف وأوصاف عالم الاجتماع⁽⁵⁾ وهو ما يبين أن لكل "سؤال منهج ولكل منهج سؤال"⁽⁶⁾ ولكن أين يمكن أن نصنف الأستاذ العروى؟ هل سيتبع "منطق المؤرخين" فيبحث عن "الدولة القائمة" أم سيتبع "منطق الفلاسفة" فينظر ويتفلسف؟ أم أنه لقم صعب "ينقلت" من خزانة التصنيف؟

لننظر الآن في ما يقول عبد الله العروى عن نفسه، يصرح في أغلب كتبه وحواراته أنه "مؤرخ"⁽⁷⁾ وتراه أحيانا يتهرب من لقب فيلسوف، وإن إعترف بأنه يميل إلى "التفلسف"⁽⁸⁾ - ولكن على طريقته الخاصة - يقول العروى: "الحاصل إذن هو أنني أقرأ إلى اليوم المؤلفات الفلسفية في سياق غير الذي يتعود عليه طالب قسم الفلسفة" ويضيف أصبحت أختزل الفلسفة في الماورائيات، وكما تحدثت عن الفلسفة فإني أعني الميتافيزيقا⁽⁹⁾، ومن التفلسف، يصرح أحيانا بكثير من التواضع بأنه "تلميذ للغرب"⁽¹⁰⁾ ويكتب أحيانا أنه "باحث في العلوم الاجتماعية"⁽¹¹⁾

إنطلاقا من هذه الإفضاءات يتبين أن العروى لا يخضع "للمنطق التصنيف" الضيق ذلك أنه يقول بأنه "مؤرخ" و"متفلسف" و"باحث في العلوم الاجتماعية" - من إقتصاد وسياسة وإجتمع - ومن "مفارقات" الأستاذ أنه يقول بالتخصص ولكنه أقرب إلى "الموسوعيين" من "الإختصاصيين" ! لنضع الآن الخوض في هذا المجال، ولننتسأل عن "المنطق" الذي يتخذه في تحديده لمفهوم "الدولة الحديثة" و"الدولة التقليدية".

يبدو انه يغلب عليه طابع "المؤرخين" أو "منطق المؤرخين" لأسباب نذكر من بينها أنه لا يهتم إلا بالدولة القائمة، ولا يبحث عن "الدولة الفضلى"، وهذا ما يظهر بجلاء عندما يتحدث عن (فريدريك هيغل) بحيث يقول "سيتضح لفيلسوفنا أنه لن يدرك أبدا مفهوم "الدولة" إذا هو إنساق وراء البحث عن "الدولة الفضلى" إذا إبتعد عن "القائم الموجود" ملتجئا إلى "تصورات خيالية"⁽¹²⁾، ويعترض على عالم الاجتماع الكبير ماكس فيبر قائلا: "إن ربط الدولة الحديثة بالعقلانية وتخصيصها لأوروبا وحدها مسألتان ظنيتان على كل حال... خاصة وأن "فيبر" يعارض في هذه النقطة المؤرخين أنصار القومية من جهة، والإقتصاديين الماركسيين أنصار الطبقة من جهة"⁽¹³⁾.

لقد سبق وأن قلنا إن العروى "مؤرخ"، وسنبين أنه من "أنصار القومية" في حينه وأوانه، إلا أن العروى - بصفته مؤرخا - إعترف أنه يصعب تحديد مفهوم "الدولة" بدون الرجوع إلى ما كتب حولها، وفي هذا السياق يقول: "من يستطيع اليوم أن يعطي للدولة تحديدا شكليا قطعيا بدون رجوع إلى التاريخ والاجتماع والاقتصاد والنظريات السياسية؟"⁽¹⁴⁾ وهو ما سيفعله بالضبط حينما سيعود إلى تصورات علماء الاجتماع حول مفهوم الدولة، وحتى نتبين موقف العروى سنتسأل عن تصوراتهم، وما التي يقبل

منها، وما التي يرفضها؟ وما هي سمات الدولة الحديثة؟ وما سمات الدولة التقليدية؟ وأين تقطع الدولة الحديثة مع الدولة التقليدية؟

1- مفهوم "الدولة التقليدية".

لاشك أن إختلاف المناهج أثر على تحديد مفهوم الدولة التقليدية، بحيث وُظفَ المفهوم لأول مرة في "تاريخ الأفكار السياسية"، وُقصد به كل نظام سابق على الثورة الفرنسية واستعمل في مجال "فلسفة التاريخ" وكان يشير إلى كل نظام ينتمي إلى العهد الوسيط الأوربي، ثم استعمل في مجال "الاجتماعيات" فُسبب إلى كل نظام ينتمي إلى الشرق وأخذت به "الأنثروبولوجيا" (علم الإناسة) أخيراً وقصدت به كل نظام غير أوروبي⁽¹⁵⁾. إلا أن العروي يُبدي مَيْلاً إلى أفكار (ماكس فيبر) قائلاً: "لكن تبقى استطلاعات (ماكس فيبر) هي التي تُغدي البحث، ذلك انه لم يعد في إستطاعة أحد الإستخفاف بالإشكاليتين الفيبريتين الأساسيتين:

- نشأت الدولة الحديثة في أوروبا إنطلاقاً من الإقطاع.
- خصوصية الدولة الأوروبية التي تفرض نفسها كممثل على الدول الأخرى التي تُسمى لهذا السبب تقليدية،⁽¹⁶⁾ ولكن هل يمكن اعتبار "دولة السلطنة" "دولة تقليدية"؟ وإذا كانت كذلك هل يمكن اعتبار الدولة التقليدية لصيقة بالنموذج الشرقي أم أنه حتى في الغرب يمكن أن نُعثرَ على نموذج للدولة التقليدية؟

2 - سمات "الدولة التقليدية".

لندرس الآن حالة "الدولة السلطانية" ولنترك العروي يتحدث عنها، يقول: "منذ قرون والدولة في البلاد العربية الإسلامية سلطانية"⁽¹⁷⁾ ولكن ماذا تعني سلطانية؟ تعني ببساطة أن الدولة يحكمها سلطان يقول إنه "خليفة الله" في أرضه - لا رسول الله بين الناس - يقول إنه "ظل الله" في الأرض - أي أن لا عدل في الأرض إلا تحت رايته - وأن الله "أورثه" الأرض ومن عليها،⁽¹⁸⁾ بحيث أن الخزينة والبيروقراطية والجيش... كل ذلك، مُلكٌ له يتصرف فيه كما يشاء،⁽¹⁹⁾ ذلك أن الجيش هو يدُ السلطان يُحارب في الداخل أكثر مما يُواجه الخارج، والضرائب هي غرامة تُقَدَّرُ بما يحتاج إليه الأمير، لا بما تستطيع تَحْمَلُهُ الرعية، تنتزع غصبا من التاجر والفلاح والصانع والموظف... أما الإدارة فهي في الغالب تحت إمرة أفراد يوثقون على مال السلطان، من نقود وعروض وماشية وعقار⁽²⁰⁾

هذا هو حال أجهزة دولة السلطنة، فما هو يا ترى حال الفرد داخل الدولة السلطانية؟ يقول العروي: ما من دولة سلطانية إلا والفرد فيها مستعبد فيها، بل إن الفرد داخل الدولة مُسْتَعَبَدٌ بالتعريف، فلا يعرف الحرية إلا إذا خرج منها أو عليها⁽²¹⁾ وهو ما يبين أن ما يُنْقَضُ السلطنة هو الحرية كهدف لكل فرد، لذلك قيل "لا حرية في نظام السلطنة"⁽²²⁾ وهذا على خلاف الدولة الليبرالية التي كانت وُطِّئَتْ خفيفة على الفرد في أوروبا⁽²³⁾ وهو ما يبين أن الدولة السلطانية كانت دولة القهر والسطو والإستغلال⁽²⁴⁾ بل إنها جهاز قمعي صرف⁽²⁵⁾ لا يتوفر على "أدلوجة تبريرية" تخلق له إجماعاً وتكسبه ولاء الأفراد⁽²⁶⁾ وهذا ما أدى بالفلاسفة إلى رفض نظام السلطنة رفضاً مطلقاً⁽²⁷⁾ وحدًا بهم إلى إتخاذ مواقف إنعزالية عن الحياة السياسية مثل المتصوفة⁽²⁸⁾ وهذا ليس خاصاً فقط بنموذج الدولة السلطانية، بل نجد بعض مظاهره حتى في "دولة التنظيمات"، وفي هذا السياق يقول العروي: "لا يمثل الإصلاح قطيعة مع الماضي بل يعني تثبيت النظام القديم بمميزاته الجوهرية"⁽²⁹⁾ بحيث أن الإصلاح كان يهدف في مرحلته الأولى إلى تقوية الدولة السلطانية،⁽³⁰⁾ هذا بالإضافة إلى أن جميع المؤلفين "الإصلاحيين" كانوا يُطيلون الكلام عن "العدل" جاعلين منه مرادفاً للإصلاح⁽³¹⁾ و"العدل" - بالنسبة لهم - تَقْبُدُ السلطان بقواعد الشرع⁽³²⁾ وهو ما يبين أنهم لم يسعوا إلى الإطاحة بنظام السلطنة، بل كانوا يسعون فقط إلى تقييد السلطان بقواعد الشرع مع الحفاظ على النظام القائم.⁽³³⁾

هذا هو حال "الدولة العربية الإسلامية التقليدية"، سواء كانت "الدولة سلطانية" أو "دولة التنظيمات"، بل حتى "الدولة العربية الحالية" مازالت "غير عقلانية" هذا حكم قال به المفكر التونسي هشام جعيط وإن كان هذا الأخير قد قيد الحكم بدولة تونس فإن العروى قد قال: "إن هذا الحكم قابل التعميم"⁽³⁴⁾ هذا كان موقف الأستاذ العروى من الدولة في العالم العربي متفقا مع الباحث التونسي هشام جعيط، وتلك كانت سمات الدولة العربية الإسلامية التقليدية من دولة السلطنة إلى دولة التنظيمات.

لنأخذ الآن نمودجا "الدولة التقليدية" من الضفة الأخرى، حتى نتبين معالم "التقليد" بشكل واضح على مستوى "الأجهزة" ولتكن هي "دولة النمسا" في القرن الثامن عشر، ولنتساءل كيف كانت تدير إدارتها؟ وكيف كانت تدير إقتصادها؟ ومماذا كان يتكون جيشها؟ وكيف كانت توجه تعليمها؟

كانت "دولة النمسا" - في القرن الثامن - تخضع لنظام إمبراطوري⁽³⁵⁾ وجيشها يتكون من المرتزقة⁽³⁶⁾ بالإضافة إلى أنه متعدد الجنسيات،⁽³⁷⁾ والجندي النمساوي كان دائما تحت تصرف الإمبراطور⁽³⁸⁾ ومن النافل القول انه كان أرستقراطيا مُنعَوَدٌ على الخضوع الأعمى⁽³⁹⁾ أما إدارتها فكانت تعتمد على الأعراف المتعددة⁽⁴⁰⁾ في حين أن إقتصادها إستهلاكي، وسوقها الإقتصادية مجزأة... أما تعليمها فهو تحت وصاية المؤسسة الكنسية⁽⁴¹⁾ مما يبين نوعية المعرفة المهيمنة... بالإضافة إلى أن التعليم فيها أدبي ويدرس بعدة لهجات.⁽⁴²⁾

كانت هذه أهم سمات الدولة التقليدية- بإقتضاب - وبعد أن عرفنا سمات الدولة التقليدية، يحق لنا الآن أن ننقل على سمات الدولة الحديثة، وأين يمكن "تقطع" هذه الأخيرة مع سمات الدولة التقليدية ؟ وقبل تحديد سمات الدولة الحديثة فلنتساءل عن مفهومها أولا ؟

3- مفهوم "الدولة الحديثة".

بدءا لا يمكن فهم مفهوم الدولة الحديثة عند الأستاذ عبد الله العروى إلا بالرجوع إلى تصورات علماء الإجتماع حول الدولة القائمة، ويمكن أن نعطي نبذة عنها حتى نتبين موقف العروى من أصناف "الدولة القائمة"، وكيف يبني مفهوم الدولة الحديثة إنطلاقا من تصورات علماء الإجتماع. يُصَفُ "علماء الإجتماع" أربعة تصورات تعني "الدولة القائمة" النموذج الأول ينفرد به (فريدريك إنجلز) والإثنولوجيين وتسمى ب "الدولة التاريخية" وهي مرتبطة بالملكية الخاصة⁽⁴³⁾ وهذا النموذج نشأ في آسيا الغربية مبني على "نظرية الحق الإلهي في الحكم" والسلطة الفردية المطلقة⁽⁴⁴⁾ أما النموذج الثاني فهو الذي وجد عند (كارل ماركس) في نقده لفلسفة الحق عند (هيجل) وسماه "التنظيمات الجديدة" وإتخذ (ماركس) كنموذج لتلك الدولة، ملكية (فريدريك الثاني) و (لويس الرابع عشر) وإمبراطورية (نابليون الأول)⁽⁴⁵⁾ وهو ما يُلْمَحُ إليه العروى بمفهوم الدولة الحديثة، بعد أن يمزجها بالنموذج الثالث الذي سنتحدث عنه فيما يلي:

أما النموذج الثالث فهو الذي ظهر في "إجتماعيات" القرن الماضي والذي نَوّهَ بالدولة الصناعية التي تعطي الأولوية للصناعة على الفلاحة في سلم الأولويات، أما النموذج الرابع فهو الذي ظهر أواسط هذا القرن في "الإجتماعيات" والذي سمي بالدولة المعاصرة التي تعتمد على تداخل العلم والصناعة بالإضافة إلى اعتمادها على وسائل الإتصال السمعية والبصرية والإعلاميات حتى سماها العروى بالنموذج الإعلاموي⁽⁴⁶⁾ إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا هو ما هو مفهوم الدولة الحديثة عند عبد الله العروى؟ يرفض العروى النموذج الأول - "الدولة التاريخية" - ويصفها بأنها نموذج "جد فضفاض"⁽⁴⁷⁾ هذا بالإضافة إلى أنه يقوم على "نظرية الحق الإلهي"، ويستبعد النموذج الرابع على إعتبار أنه "يخص قسما مازال ضئيلا بالنظر إلى المنتظم الدولي"⁽⁴⁸⁾ وبالتالي يبقى النموذجان الثاني والثالث فما هو موقف العروى منهما ؟ لنعر أسماعنا إليه يقول العروى: "يبقى النموذجان الثاني والثالث يتداخلان ويؤلفان نموذجا واحدا يسمى بالدولة الحديثة، وهو ما يستعمله الباحثون في العلوم السياسية"⁽⁴⁹⁾ وهو ما يسميه العروى أحيانا نموذج "الدولة الحديثة الصناعية"⁽⁵⁰⁾ إلا أن العروى يربط الدولة الحديثة أو العصرية بإزدهار الوعي القومي⁽⁵¹⁾ بحيث يقول: "كان المؤرخون ولايزالون يربطون ظهور الدولة الحديثة مع مميزاتها العسكرية والتنظيمية والإقتصادية والثقافية بظاهرة القومية"⁽⁵²⁾ هذا بالإضافة إلى ربط مفهوم

الدولة الحديثة بمفهوم العقلانية⁽⁵³⁾ بل إن أصل مميزات الدولة الحديثة هي العقلنة، بل إنها في مقدمة مميزاتها⁽⁵⁴⁾ ويضيف العروي موضحاً: و"البيروقراطية" هي عنوان "العقلنة"⁽⁵⁵⁾ هذا مع العلم المسبق: أن الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية والحرية خارج الدولة طوبى خادعة، بحيث أن السؤال المطروح حسب العروي هو: كيف الحرية في الدولة والدولة بالحرية؟ كيف الحرية بالعقلانية في الدولة؟ كيف الدولة للحرية بالعقلانية؟⁽⁵⁶⁾

كانت هذه الأسئلة هي محور تفكير الأستاذ العروي، بحيث أن آخر سؤال - كيف الدولة للحرية بالعقلانية؟ - هي آخر المفاهيم التي ختم بها كتاب مفهوم الدولة متسائلاً كيف: مزوجة الدولة بالحرية والعقلانية⁽⁵⁷⁾ ذلك كان مفهوم الدولة الحديثة عند عبد الله العروي، أما الآن فسَدَّرُ صد تجليات "العقلانية" على مستوى أجهزة الدولة الحديثة.

4 - سمات "الدولة الحديثة".

يمكن إجمال سمات الدولة الحديثة في مياصم محورية من أهمها أن المؤسسة العسكرية أو الجيش، مؤسسة ديمقراطية، وأن الجندي يدافع عن الوطن أو التراب... مما يبين "الحس الوطني"⁽⁵⁸⁾ لديه هذا بالإضافة إلى أنه جيش نظام⁽⁵⁹⁾ وشعبي⁽⁶⁰⁾... أما الجهاز الإداري فهو خاضع لقانون موحد... مما أدى إلى ظهور طبقة البيروقراطية والتي هي بمثابة جيش مدني⁽⁶¹⁾ بحيث أنها تتكون من موظفين مختارين على أساس مباراة مفتوحة، مما من شأنه أن يخلق مسألة تكافؤ الفرص... أما في ما يخص جهازها التعليمي فهو تطبيقي، ويعتمد على اللغة الموحدة بالإضافة إلى أنه مؤمم⁽⁶³⁾ أما إقتصادها فهو إقتصاد السوق يعتمد على الإنتاج، بالإضافة إلى أن سوقها الاقتصادية موحدة⁽⁶⁴⁾، هذه كانت بالجملة أهم مميزات الدولة الحديثة على مستوى الأجهزة، إلا أن الدولة الحديثة لا تُنحَلُ فقط في الأجهزة⁽⁶⁵⁾ ذلك أن الدولة الحديثة ذات وجهين، وجه مادي قمعي ووجه أدبي⁽⁶⁶⁾ والأدلوجة هي الوجه الأدبي للجهاز⁽⁶⁷⁾ ذلك إنه لا دولة حقيقية بدون "أدلوجة دولية" حسب تعبير العروي⁽⁶⁸⁾ لأنها هي التي تجسد مفهومي "الشرعية" و"الإجماع"⁽⁶⁹⁾ ذلك أن الجهاز وحده لا يضمن الإستقرار في عالم تتعدد فيه النزعات العقائدية⁽⁷⁰⁾ وهو ما جعل العروي يقول: "إننا لا نقيم قوة الدولة أو ضعفها بالنظر إلى جهازها بل على أدلوجتها."⁽⁷¹⁾ بعد أن عرفنا مفهوم وسمات كل من الدولة الحديثة والتقليدية، فيحق لنا الآن أن ننتقل إلى "القطيعة" التي قد تكون أن تُقيمها الدولة الحديثة مع الدولة التقليدية.

5 - تجليات "القطيعة" بين مفهوم "الدولة الحديثة" و"التقليدية"

يمكن القول بالجملة: إن الدولة التقليدية قامت على مبدأ الإستبداد المتمثل أساساً في نظرية حق الملوك الإلهي في الحكم، في حين أن الدولة الحديثة جاءت بالأساس لتقويض هذا الحق المزعوم، وتعويضه بالحق المدني، بحيث إذا كان القانون الذي إعتدته الدولة التقليدية مُسَدَّتَوْ حَى من المقدس أومُثَلَّرُ عَن " من طرف المؤسسة الدينية، فإن الدولة الحديثة "قطعت" مع القانون المستوحى من الدين، لتعوضه بقانون مستوحى من العقل، متمثل أساساً في القانون المدني الذي وضعه (نابوليون)، بالإضافة إلى أقول رمز الإستبداد -عنيا به مفهوم "السلطان" - كما في "دولة النمسا" في القرن الثامن عشر- بل إنحل حتى مفهوم الإمبراطورية ليحل محله مفهوم الدولة الوطنية ذات السيادة، وثم إلغاء كل الإلتزامات الإقطاعية ليظهر مبدأ حرية التملك، وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية، وإذا كان المبدأ الذي قامت عليه الدولة التقليدية هو تجميع السلطات، فإن المبدأ الذي قامت عليه الدولة الحديثة هو الفصل بين السلطات، وهو الذي أدى إلى الإنتقال من "الحرية المطلقة" إلى "الحرية المقيدة" بالقانون المنظم للعلاقات - عنيا به "الدستور" -، واصبحت السلطة مؤسساتية، وليس هذا فحسب بل إنتقلنا من مفهوم "الرعية" إلى مفهوم "المواطن"، أما عن "القطيعة" على مستوى "أجهزة الدولة" فيمكن أن نقول بالإجمال ما يلي:

* على المستوى التعليمي

- ثم الحد من هيمنة الكنيسة على مجال التعليم.
- ثم الحد من التدريس باللغات المتعددة و ثم تعويضها باللغة الموحدة.
- أصبح الإعتماد على التعليم التطبيقي والحد من هيمنة التعليم الأدبي.

* على المستوى الإقتصادي

- ثم الإنتقال من إقتصاد الكفاف أو إقتصاد المعاش الذي ظل "إقتصادا مغلقا" إلى إقتصاد السوق الذي يعتمد على الإنفتاح بدل الإنغلاق.
- تحولت السوق الإقتصادية المجزأة إلى سوق إقتصادية موحدة.
- أضحي الإعتماد على برامج التخطيط والتوجيه... من أجل الإنتاج والتصدير بدل الإستهلاك.

* على المستوى الإداري

- حدث تحرير البيروقراطية من سيطرة الحاكم، وأصبحت تخضع لنظام المباراة المفتوحة للجميع، مما يعني أنها أضحت تعتمد على مفهوم "الإستحقاق" بالإضافة إلى أنها أمست تخضع لقانون موحد يعم الجميع، وهو الشيء الذي من شأنه خلق تكافؤ الفرص.

* على المستوى العسكري

- حدثت "القطيعة" مع الجيش غير النظامي (جيش المرتزقة) و ثم تعويضه بالجيش النظامي.
- استحال الجندي يدافع بروح وطنية وليس بدافع الإنتماء إلى السلطان.
- وقعت "القطيعة" مع الجيش المتعدد الجنسيات ليتم استبداله بجيش وطني موحد الجنسية.

هذا بالإضافة إلى أن الدولة الحديثة تتكون من وجهين: وجه قمعي يرمي إلى السيطرة ووجه أدبي المثقفين الموالين للنظام... في حين أن الدولة التقليدية كانت تقتصر على الجهاز القمعي فقط⁽⁷²⁾ ولا تتوفر على "أدلوحة تبريرية" تخلق لها "الشرعية" وتكسبها ولاء "الأفراد"، بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة الحديثة دولة ديمقراطية، نظرا لمفهوم الديمقراطية تربطه علاقة تكامل بمفهوم الدولة الحديثة، تصل حد التلازم، بحيث أن لا دولة حديثة إلا الدولة الديمقراطية، هذه قناعة عبر عنها الأستاذ العروى⁽⁷³⁾، إلا أننا تناولناه لوحده حتى نبين أين يقطع هو أيضا مع مفهوم الشورى، إقتضتها الضرورة المنهجية، وفي هذا السياق يقول عبد الله العروى: "منذ أن نشأت الحركة السلفية وهي تخط بين الديمقراطية في مفهومها العصري والشورى في مفهومها القديم"⁽⁷⁴⁾ ولكن ما الديمقراطية؟ وما الشورى؟ وأين يمكن أن يقطع مفهوم الديمقراطية مع مفهوم الشورى؟

يقول العروى: "إن الديمقراطية الحديثة مبنية على منطق الإنسان الإجتماعي الذي يحاور ويناقش ويصوت في شؤون الجماعة مقيدا فقط ببنود الميثاق الإجتماعي"⁽⁷⁵⁾ وهذا ما يبين أن الديمقراطية تسير بمنطق إجتماعي، في حين أن الشورى تعتمد على مفهوم "أهل الحل والعقد، وهو ما يبين أنها لا تعتمد على المنطق الإجتماعي، بل الإستشارة فيها محصورة فقط على "أهل الحل والعقد"، وهم بلغة اليوم "النخبة المثقفة"، وبالتالي فهي عملية لا يتدخل فيها الشعب، عكس الديمقراطية التي يمثل الشعب أساسها، وجوهرها⁽⁷⁶⁾. ولا يظن احد أن العقلانية مقتصرة على الميدان السياسي فلقد سبق للعروى أن نبه لهذا بحيث يقول: "فانا لا أريد أن الخص العقلانية في الميدان السياسي"⁽⁷⁷⁾ بالتالي فإن "العقلانية" تجليات أخرى بغض النظر عن "العقلانية السياسية"، فهناك العقلانية الاجتماعية، وهذا ما سيكون موضوعنا في البحث المقبل، إن شاء الله

هوامش البحث

- (1) عبد الله العروى: مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي . الدار البيضاء - بيروت. الطبعة السابعة. [2002]. ص17.
- (2) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص 11.
- (3) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص 7 .
- (4) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص 7 .
- (5) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص8.
- (6) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . نفس الصفحة أعلاه.
- (7) عبد الله العروى: العرب والفكر التاريخي. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء- بيروت (ط 4) [1998]. ص 145. وانظر كذلك ثقافتنا في ضوء التاريخ. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء بيروت، الطبعة الثانية، ص 138. وكذلك كتاب سالم حميش. معهم حيث هم. بيت الحكمة . الدار البيضاء . [1988] ، ص 41.
- (8) عبد الله العروى: "الحدائث وأسئلة التاريخ" . منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك الدار البيضاء . الطبعة الأولى . ص 11 .
- (9) عبد الله العروى: " الحدائث وأسئلة التاريخ " . مصدر سبق ذكره . ص12.
- (10) عبد الله العروى: من التاريخ إلى الحب . حوار مع محمد براءة و محمد الداوي . منشورات الفنك . [1996] . ص 20.
- (11) نقلا عن محمد الشيخ: مسألة الحدائث في الفكر المغربي المعاصر. منشورات الزمان. (الرباط) سلسلة شرفات. العدد 13. الكتاب الثالث عشر. [2004] . ص 79 .
- (12) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص25.
- (13) عبد الله العروى: مفهوم الدولة. مصدر سبق ذكره . ص78.
- (14) عبد الله العروى: مفهوم الأدلوجة. المركز الثقافي العربي. بيروت - الدار البيضاء. الطبعة الأولى. ص 5.
- (15) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص77 في الهامش رقم 25
- (16) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص77.
- (17) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص129.
- (18) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص107.
- (19) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص108.
- (20) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص129.
- (21) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص116.
- (22) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص108.
- (23) عبد الله العروى: مفهوم الحرية. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة السادسة، [2002]. ص 23.
- (24) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص149.
- (25) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص147.
- (26) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص147.
- (27) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص113.
- (28) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص110.
- (29) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص131.
- (30) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص131.
- (31) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص133.
- (32) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص134.
- (33) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص132.
- (34) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره، ص164 في الهامش رقم 2.
- (35) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص65.
- (36) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . نفس الصفحة أعلاه.
- (37) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص72.
- (38) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص65.
- (39) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص64.
- (40) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص72.
- (41) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص72.
- (42) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . نفس الصفحة أعلاه.
- (43) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص61.
- (44) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص91 .
- (45) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص62.
- (46) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص62.
- (47) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص62.
- (48) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص62.
- (49) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره . ص62.

- (50) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره؛ ص 62.
- (51) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 79.
- (52) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 78.
- (53) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 167.
- (54) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 80.
- (55) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 167.
- (56) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 167.
- (57) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 171.
- (58) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره، ص 65 وانظر كذلك ص 72.
- (59) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 54.
- (60) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 72.
- (61) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 66 - 67.
- (62) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 132.
- (63) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 72.
- (64) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 72.
- (65) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 147.
- (66) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 147.
- (67) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 146.
- (68) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 146 في الهامش رقم 3.
- (69) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 155.
- (70) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 148.
- (71) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 148.
- (72) عبد الله العروى: مفهوم الدولة . مصدر سبق ذكره. ص 147.
- (73) عبد الله العروى: " الحداثة وأسئلة التاريخ " . مصدر سبق ذكره، ص 183.
- (74) عبد الله العروى: العرب والفكر التاريخي. مصدر سبق ذكره، ص 40.
- (75) عبد الله العروى: العرب والفكر التاريخي. مصدر سبق ذكره نفس الصفحة أعلاه.
- (76) عبد الله العروى: العرب والفكر التاريخي. مصدر سبق ذكره. ص 41.
- (77) عبد الله العروى: التحديث والديمقراطية (حوار). مجلة آفاق. 1992. العدد 3 - 4، ص 160.

لائحة المصادر والمراجع والدوريات المعتمدة

لائحة المصادر المعتمدة:

- (1) عبد الله العروى: مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء - بيروت. الطبعة السابعة. [2002].
- (2) عبد الله العروى: العرب والفكر التاريخي. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء - بيروت (ط 4) [1998].
- (3) عبد الله العروى: مفهوم الأدلوجة. المركز الثقافي العربي. بيروت - الدار البيضاء. الطبعة الأولى.
- (4) عبد الله العروى: مفهوم الحرية. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة السادسة، [2002].

لائحة المراجع المعتمدة:

- (1) سالم حميش. "معهم حيث هم". بيت الحكمة. الدار البيضاء. [1988].
- (2) عبد الله العروى: "الحداثة وأسئلة التاريخ". منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك الدار البيضاء. الطبعة الأولى. [2005].
- (3) عبد الله العروى: "من التاريخ إلى الحب". حوار مع محمد بريدة و محمد الداوي. منشورات الفنك. [1996].
- (4) محمد الشيخ: مسألة الحداثة في الفكر المغربي المعاصر. منشورات الزمان. (الرباط) سلسلة شرفات. العدد 13. الكتاب الثالث عشر. [2004].

لائحة الدوريات:

- (1) عبد الله العروى: التحديث والديمقراطية (حوار). مجلة آفاق. العدد 3 - 4. [1992].
- (2) عبد الله العروى: التعايش بين التقليد والحداثة ... غير ممكن، (حوار). مجلة أطروحات. سنة 1990 - العدد 16. جانفي. ص 21.
- (3) عبد الله العروى: تأصيل علوم المجتمع: المقارنة والتأويل، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، سلسلة الدروس الافتتاحية - الدرس الأول - ص 6.